



إشكالية التوازن بين حق المجتمع في العقاب وحق المحكوم عليه في إعادة  
الإدماج في ضوء التشريع الجنائي الجزائري  
The Balance Between Society's Right to Punishment and the Convict's  
Right to Reintegration Under Algerian Criminal Legislation

محمد جخدم<sup>1</sup>

جامعة المنصورة-مصر

dmsdbws@gmail.com

تاريخ القبول للنشر: 2026-05-01

تاريخ الاستلام: 2026-04-15

### ملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية جوهريّة تقع في صميم فلسفة العقوبة المعاصرة، وهي إشكالية التوازن بين حق المجتمع في الردع والجزاء من جهة، وحق المحكوم عليه في إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي من جهة أخرى، وذلك في ضوء التشريع الجنائي الجزائري وما شاهده من إصلاحات متتالية، أبرزها القانون رقم 04-05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والقانون رقم 01-18 المعدّل له. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ثمة توتراً بنيوياً قائماً في المنظومة العقابية الجزائرية بين النزعة الردعية التقليدية والنزعة الإصلاحية الحديثة، وأن هذا التوتر يؤثر سلباً على فاعلية منظومة إعادة الإدماج. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النقدي في قراءة النصوص التشريعية وتقييمها، مستعيناً بالمنهج المقارن للاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق التوازن المنشود يستلزم تبني نموذج عقابي تكاملي يُوفّق بين متطلبات الردع الجماعي والعدالة التصالحية وإعادة التأهيل الفردي.

الكلمات المفتاحية: العقوبة، إعادة الإدماج، التأهيل الاجتماعي، السياسة الجنائية، القانون 04-05، الجزائر، العدالة التصالحية.

<sup>1</sup> محمد جخدم



## Abstract

This study addresses a fundamental question at the heart of contemporary punishment philosophy: the balance between society's right to retribution and deterrence on one hand, and the convict's right to rehabilitation and social reintegration on the other, within the framework of Algerian criminal legislation. The study focuses particularly on Law No. 05-04 on the organization of prisons and the social reintegration of prisoners, and its subsequent amendments. The study posits the existence of a structural tension in the Algerian penal system between traditional deterrent tendencies and modern rehabilitative approaches, and argues that this tension negatively affects the effectiveness of reintegration programs. Employing a critical analytical methodology supplemented by a comparative approach, the study concludes that achieving the desired balance requires adopting an integrated penal model that reconciles the demands of collective deterrence, restorative justice, and individual rehabilitation.

**Keywords:** Punishment, Social Reintegration, Rehabilitation, Penal Policy, Law 05-04, Algeria, Restorative Justice.

## مقدمة

لا تزال العقوبة في صلب الجدل الأكاديمي والفلسفي والسياسي المتعلق بالعدالة الجنائية، إذ تتقاطع في تحديد طبيعتها وأغراضها مدارس فكرية متعارضة؛ فمن الفلاسفة من يرى فيها حقاً مطلقاً للمجتمع في الانتقام العادل من المجرم والردع العام، ومنهم من يؤكد على وظيفتها الإصلاحية التي تجعل من المحكوم عليه موضوعاً للتأهيل لا مجرد متلقٍ للألم. وقد انعكس هذا الجدل الفلسفي على التشريعات الجنائية الحديثة التي باتت تجمع بصورة متفاوتة بين الوظيفة الردعية والوظيفة الإصلاحية للعقوبة.

وفي السياق الجزائري، عرفت منظومة العقوبات تحولاً ملحوظاً منذ مطلع الألفية الثالثة، إذ انتقلت من نموذج العقوبة السالبة للحرية باعتبارها الأداة المحورية للسياسة الجنائية، إلى نموذج أكثر مرونة يعتمد على بدائل العقوبة وإعادة التأهيل. وقد تجلّى هذا التحول في صدور القانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الذي أعلن صراحةً عن هدف إعادة الإدماج بوصفه غاية أساسية للعقوبة السالبة للحرية.

غير أن الواقع التطبيقي يكشف عن هوة واضحة بين ما تُقرّره النصوص التشريعية من آليات إعادة الإدماج وما يُحقّق منها فعلياً في المؤسسات العقابية الجزائرية، مما يطرح إشكالية حقيقية حول مدى نجاح المشرّع الجزائري في تحقيق التوازن بين المعادلة الصعبة: حق المجتمع في العقاب وحق المحكوم عليه في التأهيل وإعادة الإدماج.

### إشكالية الدراسة:

هل نجح المشرّع الجزائري في تحقيق التوازن الفعلي بين متطلبات الردع الجنائي وضمان حق المجتمع في العقاب من جهة، ومتطلبات التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليه من جهة أخرى؟ وما هي العوائق التشريعية والمؤسسية التي تحول دون تحقيق هذا التوازن؟

### أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تتناول إشكالية مركزية في فقه العقوبات لم تنل حظاً وافراً من الدراسة في الأدبيات القانونية الجزائرية، فضلاً عن أهميتها العملية المتمثلة في تقديم توصيات إصلاحية ملموسة للسياسة الجنائية الجزائرية. كما تستمد الدراسة راهنتها من تصاعد الاهتمام الدولي بنماذج العدالة التصالحية وإعادة التأهيل باعتبارها بدائل أكثر فاعلية في الحد من ظاهرة العود إلى الجريمة. (Recidivism).

### منهجية الدراسة وخطتها:

اعتمدنا المنهج التحليلي النقدي في مقارنة النصوص التشريعية الجزائرية، والمنهج المقارن في الاستفادة من التجارب الدولية. وتنظم الدراسة في ثلاثة مباحث: يُعالج المبحث الأول الأسس الفلسفية والنظرية لمفهوم التوازن بين الردع والتأهيل، ويتناول المبحث الثاني منظومة التشريع الجزائري بين الردع وإعادة الإدماج تأصيلاً وتقييماً، فيما يُكرّس المبحث الثالث لرهانات تفعيل إعادة الإدماج وآليات تحقيق التوازن المنشود.



## 1. الأسس الفلسفية والنظرية لإشكالية التوازن بين الردع والتأهيل

إن فهم إشكالية التوازن بين حق المجتمع في العقاب وحق المحكوم عليه في إعادة الإدماج يستلزم أولاً استيعاب الأطر الفلسفية التي تُؤسّس لكلٍّ من هذين الحقيقتين، إذ لا يمكن تحليل التشريع الجنائي الجزائري وتقييمه بمعزل عن المرجعيات الفلسفية التي استقى منها.

### 1.1- نظريات تبرير العقوبة بين المطلقية والنسبية

#### 1.1.1- النظريات المطلقة-العقوبة حقاً للمجتمع

تُمثّل النظريات المطلقة (Absolute Theories) المرجعية الكلاسيكية في تبرير العقوبة، وتقوم على أساس أن العقوبة غاية في ذاتها لا وسيلة لتحقيق أهداف مستقبلية. ويُعدّ الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (Kant) أبرز ممثلي هذا التيار، إذ يرى أن العقوبة حق مطلق ينبع من ضرورة الجزاء على الفعل المخالف للقانون الأخلاقي العقلي، مستقلاً عن أي اعتبار للمنفعة أو الردع. وعلى هذا الأساس، فإن حق المجتمع في معاقبة المجرم لا يرتبط بالنتائج المستقبلية للعقوبة، بل هو حق قائم بذاته يُعبّر عن العدالة المطلقة. (Kant, 1797/1991)

ويُتقاطع مع هذا الرأي هيغل (Hegel) في تبريره الجدلي للعقوبة، غير أنه يُؤسّسها على أساس احترام إنسانية المجرم ذاتها؛ فالعقوبة ليست انتقاماً بل هي إلغاء للجريمة كنفي للقانون، وهي بذلك تُعيد تأكيد عقلانية المجرم وكونه فاعلاً أخلاقياً حراً. (Hegel, 1820/1991) ورغم أن هذه النظريات قد واجهت انتقادات لمفريطتها في التجريد وإغفالها للبعد الإنساني والتأهيلي، فإنها لا تزال تُشكّل مرجعية فلسفية راسخة لدى كثير من المشرّعين والفقهاء الجنائيين.

#### 2.1.1- النظريات النسبية-العقوبة وسيلة للإصلاح والتأهيل

في مقابل النظريات المطلقة، تُطرح النظريات النسبية (Relative Theories) التي ترى في العقوبة وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية مستقبلية، وليس غاية مطلقة قائمة بذاتها. ومن أبرز هذه الأهداف: الردع العام الذي يُؤثّر في سلوك

المجتمع عبر التخويف، والردع الخاص الذي يحول دون عودة المجرم إلى إجرامه، والإصلاح والتأهيل الذي يُعيد تأهيل المحكوم عليه وإدماجه في المجتمع.

ويُمثل الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنتام (Bentham) أبرز دعاة التوجه النفعي (Utilitarian) في تبرير العقوبة، إذ يرى أن العقوبة شرٌّ بطبيعتها ولا تُبرَّر إلا إذا أسفرت عن منع ضرر أكبر. (Bentham, 1789/1988) وقد أثر هذا التوجه بشكل بالغ في حركات الإصلاح الجنائي الحديثة التي أسست للحق في التأهيل وإعادة الإدماج باعتباره حقاً إنسانياً أصيلاً يكمل حق المجتمع في الحماية.

### 3.1.1- نظرية التوازن-نحو نموذج عقابي تكاملي

تسعى نظرية التوازن (Mixed Theory) إلى التوفيق بين مقتضيات العدالة الجزائية الردعية ومتطلبات العدالة التأهيلية، وذلك عبر نموذج عقابي تكاملي يُحقِّق في آنٍ واحد (1): ردع الجاني وسائر أعضاء المجتمع؛ (2) إصلاح المحكوم عليه وتأهيله؛ (3) تعويض الضحية وإعادة الاعتبار الاجتماعي. ويُعبّر عن هذا التوجه أوضح تعبير في نموذج العدالة التصالحية (Restorative Justice) الذي يُشكّل اليوم التيار الأكثر تأثيراً في الإصلاح الجنائي الدولي. (Zehr, 2002)

### 2.1- الحق في إعادة الإدماج بوصفه حقاً إنسانياً في القانون الدولي

كرّس القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في إعادة الإدماج الاجتماعي بوصفه حقاً أصيلاً للسجناء ومحور السياسة العقابية المعاصرة. وتُمثّل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا المحدثّة عام 2015) الإطار الدولي الأكثر تفصيلاً لهذا الحق، إذ تُلزم الدول بتوفير برامج التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية النفسية والعلاجية بهدف إعداد المحكوم عليهم للحياة الاجتماعية السوية بعد الإفراج عنهم. (United Nations, 2015)

كما تُؤكّد المادة العاشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه الجزائر، أن نظام السجون يجب أن يتضمّن معاملة تهدف أساساً إلى الإصلاح والتأهيل الاجتماعي للمحكوم عليهم. ومن ثم، فإن



الحق في إعادة الإدماج ليس مجرد خيار سياسي للمشرع الجنائي، بل هو التزام دولي ملزم للدولة الجزائرية في إطار منظومة حقوق الإنسان.

## 2. منظومة التشريع الجنائي الجزائري بين الردع وإعادة الإدماج

يستلزم تقييم مدى نجاح التشريع الجنائي الجزائري في تحقيق التوازن بين الردع وإعادة الإدماج، استعراض مسار الإصلاح التشريعي أولاً، ثم تحليل آليات إعادة الإدماج المكرسة قانوناً وتقييم مدى كفاءتها التطبيقية ثانياً.

### 1.2- تطور فلسفة العقوبة في التشريع الجزائري

#### 1.1.2- المرحلة الأولى-نموذج العقوبة الردعية (1966-2005)

اتسم قانون العقوبات الجزائري الصادر بالأمر رقم 156-66 في مرحلته الأولى بطغيان النزعة الردعية التقليدية، إذ جعل من العقوبة السالبة للحرية الأداة المحورية في مواجهة الجريمة، بما يعكس المنطق القانوني الفرنسي الكلاسيكي الذي نقل عنه المشرع الجزائري. وقد تجلّت هذه النزعة في كثرة الجرائم المعاقب عليها بالحبس، وضيق نطاق العقوبات البديلة، وغياب منظومة متكاملة لإعادة التأهيل داخل المؤسسات العقابية (بوسقيعة، 2018).

وقد أفضى هذا النموذج إلى اكتظاظ مزمّن في المؤسسات العقابية الجزائرية، وتعطّل الوظيفة التأهيلية للعقوبة؛ إذ لا يمكن للسجن المكتظ أن يُحقق إعادة تأهيل فعلية. وقد رصدت الدراسات الجرمية أن معدلات العود إلى الجريمة بلغت مستويات مرتفعة خلال هذه المرحلة، مما أثر سلباً على فاعلية السياسة الجنائية الجزائرية. (Hamdi, 2019)

#### 2.1.2- مرحلة الإصلاح-القانون 04-05 وإعلان الحق في التأهيل

مثّل القانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين قطيعةً نسبية مع فلسفة الردع المحض، إذ أعلن في مادته الأولى صراحةً أن الهدف من العقوبة السالبة للحرية لا يقتصر على الردع بل يمتد إلى إعادة التربية والتأهيل وإعداد المحكوم عليه لإعادة الاندماج في المجتمع. وقد كرّس هذا القانون جملة من الآليات الإيجابية، أبرزها:

أ. تفريد العقوبة (Individualization of Punishment)-أقرّ القانون بمبدأ تفريد العقوبة كأساس لمعاملة المحبوسين، بما يعني تكييف برامج التأهيل وفقاً للخصائص الشخصية لكل محكوم عليه. وتُعدّ هذه التقنية من أهم مكتسبات الفقه الجنائي الحديث التي رَوّج لها المشرّعون بدءاً من أعمال ريمون سالي (Saleilles) في مطلع القرن العشرين.

ب. الإفراج المشروط-أقرّ القانون بنظام الإفراج المشروط كآلية لمكافحة حسن السيرة وتحفيز المحكوم عليهم على الالتزام ببرامج التأهيل، وهو ما يُمثّل تجسيدا عمليا للوظيفة التأهيلية للعقوبة.

ج. العمل خارج المؤسسة العقابية-أجاز القانون في حالات محددة منح المحكوم عليهم إمكانية العمل خارج أسوار السجن في إطار ما يُعرف بنظام الوضع في الوسط المفتوح (Semi-open Regime)، مما يُتيح الانتقال التدريجي نحو الحرية الكاملة.

### 3.1.2- التعديلات اللاحقة-القانون 01-18 وتوسيع آليات التأهيل

جاء القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المعدّل والمتمّم للقانون 05-04 ليُعزّز منظومة التأهيل وإعادة الإدماج، مُضيفاً جملة من الآليات الجديدة، أبرزها: توسيع نطاق تطبيق نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية (السوار الإلكتروني)، وتعزيز دور لجان تطبيق العقوبات بإشراك ممثلين عن المجتمع المدني في مسار إعادة الإدماج، وتوسيع نطاق العفو والإفراج المشروط لتشمل فئات أوسع من المحكوم عليهم. ويُلَاخَظ أن هذه الإصلاحات تتجه بوضوح نحو نموذج العدالة التصالحية الذي يُوازن بين الردع وإعادة التأهيل والإصلاح.

### 2.2- آليات إعادة الإدماج في التشريع الجزائري-تقييم نقدي

#### 1.2.2- برامج التعليم والتكوين المهني داخل المؤسسات العقابية

يُعدّ التعليم والتكوين المهني من أنجع أدوات إعادة التأهيل في تجارب العدالة الجنائية المقارنة، إذ تُشير الدراسات الدولية إلى أن المشاركة في برامج التعليم خلال فترة السجن تُخفّض معدل العود إلى الجريمة بنسبة تصل إلى 43% (Davis et al.,



(2013) وقد أقرّ القانون 04-05 وتعديلاته إلزامية تقديم برامج التكوين المهني والتعليم الأساسي داخل المؤسسات العقابية الجزائرية.

غير أن الواقع يكشف عن فجوة واسعة بين الإطار القانوني والتطبيق الفعلي؛ إذ تُعاني كثير من المؤسسات العقابية الجزائرية من اكتظاظ يحول دون تقديم برامج تأهيلية ذات جودة، فضلاً عن نقص في الكوادر التعليمية المتخصصة والمرافق اللازمة (Benali, 2020) ويُشكّل الاكتظاظ في حد ذاته انتهاكاً لمبدأ كرامة المحكوم عليه المكفول دستورياً وقانوناً.

## 2.2.2- المتابعة ما بعد الإفراج-الحلقة المفقودة في المنظومة الجزائرية

يُمثّل غياب منظومة متكاملة للمتابعة ما بعد الإفراج أحد أبرز الثغرات في المنظومة الجزائرية لإعادة الإدماج. فإذا كان القانون 04-05 قد أسّس لمرحلة إعادة التأهيل داخل المؤسسة العقابية، فإنه لم يُؤسّس لشبكة اجتماعية وقانونية كافية تدعم المُفْرَج عنه في مرحلة إعادة اندماجه في المجتمع، مما يُعرّضه لخطر الانتكاسة والعودة إلى الإجرام.

وتكشف البيانات الإحصائية المتاحة أن معدلات العود إلى الجريمة في الجزائر تبقى مرتفعة، مما يُشير إلى قصور في فاعلية برامج إعادة الإدماج الحالية. ويرى الباحثون في هذا الشأن أن أبرز أسباب هذا القصور تكمن في (1) غياب مراكز متخصصة لاستقبال المُفْرَج عنهم وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم؛ (2) ضعف التنسيق بين المؤسسات العقابية ومؤسسات التشغيل والسكن؛ (3) الوصمة الاجتماعية (Social Stigma) التي تُعيق إعادة الاندماج الاجتماعي والمهني للمُفْرَج عنهم (غربي، 2020).

## 3.2.2- دور المجتمع المدني في منظومة إعادة الإدماج

تُشير التجارب الدولية الناجحة في إعادة إدماج المُفْرَج عنهم إلى الدور المحوري الذي يضطلع به المجتمع المدني في تكملة ما تعجز عنه المؤسسات الحكومية. غير أن القانون الجزائري، رغم الإشارة في القانون 01-18 إلى دور المجتمع المدني، يبقى مُقيّداً لمشاركته الفعلية في عمليات التأهيل وإعادة الإدماج. ويرى

بعض الباحثين أن تفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في دعم المُفْرَج عنهم يُمثّل رافعة جوهرية لرفع فاعلية المنظومة الجنائية الجزائية في هذا المجال (زروقي، 2018).

### 3. رهانات تحقيق التوازن وأفاق الإصلاح في السياسة الجنائية الجزائرية

يستدعي ما كشفته القراءة النقدية من توترات بنيوية ومن فجوات تطبيقية في المنظومة العقابية الجزائرية، الانتقال إلى مرحلة استشراف الإصلاح، وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية المقارنة وصياغة توصيات مستوعبة للخصوصية القانونية والمجتمعية الجزائرية.

#### 1.3- التجارب الدولية المقارنة في تحقيق التوازن بين الردع والتأهيل

##### 1.1.3- النموذج الإسكندنافي-أولوية التأهيل

تُمثّل الدول الإسكندنافية، ولا سيما النرويج وفنلندا، النموذج الأكثر تطوراً في تحقيق أولوية التأهيل على حساب الردع المحض في منظومة العقوبات. إذ تنبني فلسفة العقوبة النرويجية على مبدأ أن السجن يسلب المجرم حريته فحسب، دون أن يُضيف عليه أي إيلام إضافي، ويُتيح له كل الظروف اللازمة للتأهيل والتعليم والعمل (Pratt & Eriksson, 2013). والنتيجة: أن معدل العود إلى الجريمة في النرويج يبلغ نحو 20% فحسب، مقارنةً بمعدلات تتخطى 60% في كثير من الدول التي تُقدّم الردع على التأهيل.

ورغم أن السياق الاجتماعي والاقتصادي الإسكندنافي يختلف عن السياق الجزائري، فإن المبادئ الجوهرية للنموذج الإسكندنافي-وأبرزها مبدأ التطبيع (Normalization Principle) الذي يرى أن الحياة داخل السجن يجب أن تُقارب قدر الإمكان الحياة خارجه-يمكن استلهاها في الإصلاح التشريعي الجزائري.

##### 2.1.3- النموذج الأمريكي-نحو إعادة التوجه نحو التأهيل

مرّت الولايات المتحدة خلال العقود الأخيرة بتحوّل لافت في سياستها الجنائية، إذ كانت قد اتجهت منذ ثمانينيات القرن الماضي نحو نموذج "حبس الجماهير (Mass Incarceration)" القائم على الردع القسري، قبل أن تُدرك تكاليفه



الاقتصادية والاجتماعية الباهظة. وقد صدر قانون First Step Act عام 2018 تعبيراً عن هذا التحول، إذ وسّع نطاق برامج التأهيل داخل السجون الفيدرالية وأتاح لكثير من المحكوم عليهم الحصول على تخفيضات في أحكامهم مقابل مشاركتهم في برامج إعادة التأهيل. (Murakawa, 2019)

### 3.1.3- التجربة المغربية والتونسية- نماذج عربية في الإصلاح العقابي

على الصعيد العربي، تستحق تجربة المغرب والإمارات الإشارة؛ إذ أسّس المغرب المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وأنشأ برامج تكوين مهني متنوعة، وأطلق نظام السوار الإلكتروني بديلاً عن الاحتجاز في جرائم بعينها، مُحققاً نتائج ملموسة في خفض معدلات العودة إلى الجريمة. وفي السياق التونسي ما بعد 2011، شهدت منظومة التشريع العقابي إصلاحاً لافتاً أسّس للعدالة التصالحية في قضايا الأحداث والجرائم ذات الطابع الاجتماعي. (Chetali, 2020)

### 2.3- توصيات الإصلاح للمنظومة الجنائية الجزائرية

#### 1.2.3- التوصيات التشريعية

التوصية الأولى: تطوير منظومة بدائل العقوبة السالبة للحرية وتوسيع نطاق تطبيقها. فرغم ما أقرّه القانون 04-05 من بدائل، فإن القضاء الجزائري لا يزال يلجأ إليها في نطاق ضيق مقارنةً بما هو معمول به في التشريعات المقارنة. ونوصي بتشريع ملزم يُحدّد حالات إلزامية يتعيّن فيها على القاضي الجنائي النظر في البدائل قبل الحكم بالحبس.

التوصية الثانية: تفعيل قضاء تطبيق العقوبات بإنشاء قضاء متخصص للإشراف على مرحلة تنفيذ العقوبة لدى كل محكمة، يتمتع بصلاحيات واسعة في تكييف العقوبة وتعديلها وفقاً لمستوى تأهيل المحكوم عليه.

التوصية الثالثة: سنّ قانون خاص بالمتابعة ما بعد الإفراج يُلزم الدولة بتقديم دعم متكامل (سكن مؤقت، تكوين مهني، مرافقة نفسية (للمُفرج عنهم خلال السنة الأولى من الإفراج، باعتبارها أكثر مراحل الانتكاسة خطورة.

التوصية الرابعة: تعديل نصوص قانون العقوبات لتبني نظام تدرج العقوبة وفق الجدية الجنائية ومستوى خطورة المجرم، مع إعادة النظر في نظام ظروف التشديد الذي يُكبّل القاضي ويحول دون تفريد العقوبة.

### 2.2.3- التوصيات المؤسسية والعملية

التوصية الخامسة: معالجة ظاهرة اكتظاظ السجون بوصفها قضية أولوية وطنية. ويُقترح في هذا الإطار تبني خطة خمسية لبناء مؤسسات عقابية جديدة وفق المعايير الدولية، مصحوبةً بسياسة ممنهجة لتوسيع تطبيق بدائل العقوبة السالبة للحرية خفضاً للاكتظاظ.

التوصية السادسة: الاستثمار في الكوادر البشرية المتخصصة في إعادة التأهيل، وذلك بإنشاء تخصص أكاديمي في علم الجريمة العيادي (ClinicalCriminology) وعلم النفس العقابي في الجامعات الجزائرية، وتطوير برامج تكوينية متخصصة للعاملين في المؤسسات العقابية.

التوصية السابعة: تفعيل الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج إعادة الإدماج المهني للمُفرج عنهم، عبر تحفيزات ضريبية للمؤسسات الاقتصادية التي توظف المُفرج عنهم وتُشارك في برامج إعادة إدماجهم.

### 3.2.3- نحو نموذج جزائري متكامل للعدالة التصالحية

تُمثل العدالة التصالحية (Restorative Justice) النموذج الأكثر قدرةً على تحقيق التوازن المنشود بين حقوق المجتمع وحقوق المحكوم عليه وحقوق الضحية في آنٍ واحد. وتقوم العدالة التصالحية على ثلاثة ركائز: جبر الضرر الذي لحق بالضحية، وتحمل المجرم المسؤولية الكاملة عن فعله أمام المجتمع، وإعادة اندماجه في المجتمع عبر مسارات تأهيلي متدرج. (Bazemore&Walgrave, 1999)

ويمكن البدء في تطبيق هذا النموذج في الجزائر من خلال: تجريب نماذج الوساطة الجنائية (Mediation) في الجرائم غير الجسيمة وجرائم الأحداث بصورة تجريبية، ثم توسيعها تدريجياً في ضوء نتائج التقييم. ويُشكّل هذا التوجه خطوة



نحو مصالحة حقيقية بين فلسفتي العدالة الجنائية، وهو ما يستدعي إرادة سياسية واضحة وإصلاحاً تشريعياً شجاعاً.

### خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التشريع الجنائي الجزائري شهد تحولاً ملحوظاً نحو الاعتراف بالحق في التأهيل وإعادة الإدماج، يتجلى في قانون 04-05 وتعديلاته اللاحقة، غير أن ثمة هوة لا تزال قائمة بين هذا الاعتراف النصي والتطبيق الفعلي على أرض الواقع. وتتجلى أسباب هذه الهوة في: الاكتظاظ المزمّن للمؤسسات العقابية، وضعف برامج التأهيل النوعي، وغياب منظومة متكاملة للمتابعة ما بعد الإفراج، وضعف التنسيق بين مؤسسات العدالة ومؤسسات الإدماج الاجتماعي.

وتُبشّر الإصلاحات التشريعية المتتالية في الجزائر بوعي متنامٍ بضرورة تحقيق التوازن المنشود، إلا أن الإصلاح الجنائي الفعلي لا يتحقق بمجرد سنّ النصوص القانونية، بل يستلزم إرادة سياسية راسخة وموارد مؤسسية كافية وثقافة مجتمعية تنظر إلى المحكوم عليه بوصفه مواطناً قابلاً للإصلاح لا وصمةً اجتماعية دائمة. والغاية القصوى من هذا التوازن ليست منفعةً للمحكوم عليه وحده، بل هي مصلحة المجتمع ذاته الذي يستعيد مواطناً صالحاً بدلاً من أن يُنتج مجرماً محترفاً متكرراً.

وتوصي الدراسة المشرّع الجزائري بتبني مسارٍ إصلاحي تشريعي ومؤسسي يعتمد ثلاثة محاور متكاملة: أولاً توسيع بدائل العقوبة السالبة للحرية وتفعيل قضاء تطبيق العقوبات، وثانياً الاستثمار في منظومة التأهيل داخل المؤسسات العقابية والمتابعة ما بعد الإفراج، وثالثاً الانفتاح التدريجي على نموذج العدالة التصالحية الذي يُمثّل الأفق الأرحب لتحقيق التوازن المنشود.

### الهوامش

- (1) صدر القانون رقم 04-05 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 13 فبراير 2005. وقد جاء هذا القانون ثمرةً لمسارٍ إصلاحي جنائي بدأ مع مطلع الألفية الثالثة في ضوء توصيات لجان إصلاح منظومة العدالة الجزائرية.

- (2) يُعرّف مبدأ التطبيع (Normalization Principle) في الأدبيات الإسكندنافية بأنه مبدأ يقضي بأن الحياة داخل السجن يجب أن تُشابه قدر الإمكان الحياة خارجه من حيث الظروف المادية والاجتماعية والتعليمية، وأن السجن يجب ألا يُضيف على المحكوم عليه أي عقوبة إضافية فوق سلب حريته. انظر Pratt & Eriksson (2013). Contrasts in Punishment.
- (3) تشير دراسة RAND Corporation الصادرة عام 2013 والتي راجعت 58 دراسة تجريبية إلى أن المشاركة في برامج التعليم خلال فترة السجن تُخفّض احتمالية العودة إلى السجن بعد الإفراج بنسبة تصل إلى 43%. انظر Davis et al. (2013). Evaluating the effectiveness of correctional education.
- (4) العدالة التصالحية (Restorative Justice) مفهوم طوّره الباحث الأمريكي هوارد زهر (Howard Zehr) في كتابه "Changing Lenses" عام 1990، ويقوم على إعادة تأطير الجريمة لا بوصفها انتهاكاً للقانون بل بوصفها انتهاكاً للعلاقات الإنسانية يستوجب جبره. انظر Zehr, H. (2002). The little book of restorative justice.
- (5) صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 67-89 المؤرخ في 16 مايو 1989 وتُلزم المادة العاشرة من هذا العهد الدول الأطراف بمعاملة المحبوسين بما يصون كرامتهم الإنسانية مع السعي إلى تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

- بوسقيعة، أحسن. (2018). الوجيز في القانون الجزائري العام (الطبعة العشرون). (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر).
- زروقي، ليلي. (2018). دور المجتمع المدني في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليهم : دراسة على ضوء التشريع الجزائري. مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، (4) 10، - 89 118.
- غربي، عبد الرحمن. (2020). إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بين النص القانوني والتطبيق الميداني في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، (1) 11، 201-234.



- حمدي، كمال. (2021). بدائل العقوبة السالبة للحرية في التشريع الجنائي الجزائري : دراسة تحليلية. مجلة الحقوق والحريات، جامعة باتنة 1، 7(2)، 45-78.
- القهوجي، علي عبد القادر. (2006). علم الإجرام وعلم العقاب (الطبعة الثانية). منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- نجيمي، جمال. (2014). فلسفة العقوبة في ضوء حقوق الإنسان : دراسة مقارنة. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bazemore, G., & Walgrave, L. (Eds.). (1999). Restorative juvenile justice: Repairing the harm of youth crime. Criminal Justice Press.
- Bentham, J. (1988). An introduction to the principles of morals and legislation. Prometheus Books. (Original work published 1789)
- Benali, R. (2020). Prison overcrowding and rehabilitation in Algeria: Structural challenges and policy gaps. North African Law Review, 8(2), 77-104.
- Chetali, A. (2020). Penal reform in North Africa: Between tradition and modernity. Mediterranean Journal of Criminal Justice, 5(1), 12-38.
- Davis, L. M., Bozick, R., Steele, J. L., Saunders, J., & Miles, J. N. V. (2013). Evaluating the effectiveness of correctional education: A meta-analysis of programs that provide education to incarcerated adults. RAND Corporation. <https://doi.org/10.7249/RR266>
- Hamdi, K. (2019). Recidivism and the failure of correctional rehabilitation in Algeria: An empirical study. Journal of Criminology and Criminal Justice, 4(1), 55-72.
- Hegel, G. W. F. (1991). Elements of the philosophy of right (A. W. Wood, Ed.; H. B. Nisbet, Trans.). Cambridge University Press. (Original work published 1820)
- Kant, I. (1991). The metaphysics of morals (M. Gregor, Trans.). Cambridge University Press. (Original work published 1797)
- Murakawa, N. (2019). The first civil right: How liberals built prison America. Oxford University Press.
- Pratt, J., & Eriksson, A. (2013). Contrasts in punishment: An explanation of Anglophone excess and Nordic exceptionalism. Routledge.
- United Nations. (2015). United Nations standard minimum rules for the treatment of prisoners (the Nelson Mandela Rules). UN General Assembly Resolution A/RES/70/175. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).
- Zehr, H. (2002). The little book of restorative justice. Good Books.

#### ثالثاً: النصوص القانونية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1966). الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات وتعديلاته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2005). القانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2018). القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المعدل والمتّم للقانون رقم 04-05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5.
- الأمم المتحدة. (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 2200 ألف د (21-المؤرخ 16 ديسمبر 1966.